

36 م



a.alsalleh@yahoo.com

عبدالهادي الصالح

ما هي الحسينية؟ وكيفيه مراقبتها؟!

جزء من مشكلتنا هو تغييب (عن عمد وقصد) ثقافة التشيع الكويتي والذي يعبر عن المدرسة الإمامية ضمن المدارس الإسلامية المتعددة، وهذا الفراغ يستغله البعض لملئه بالأوهام والأكاذيب من منطلق الازدراء والكراهية التي تغذيها العصبية، أو لأغراض سياسية تحذر من مارد شيعي يفترس كل مسلم سني! ولعل آخرها قضية مراقبة الحسينيات.

ونريد هنا أن نعرّف الحسينية! الحسينية لفظا جاءت من سيد الشهداء الإمام الحسين (عليه السلام) لأنها مكان عزاء الحسين (عليه السلام) والتأسي به، وقد كان جده الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هو أول من نعاذ وبكاه وحذّر من مأساة كربلاء. وذلك يوم أن يُشّر بولادة حفيده ابن الزهراء الإمام الحسين عليهما السلام، فأخذه وبكى حينما أخبره جبرائيل بأنه يُقتل. وكذلك ما نقله الرواة الثقات عندما حدث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، زوجته أم سلمة رضي الله عنها عن مأساة كربلاء وأعطاهما قبضة من تراب هذا المكان وقال لها إن هذا التراب صائر إلى دم عبيط (أحمر قان) وذلك يوم قتل الحسين (عليه السلام) في كربلاء. وهو ما تحقق بالفعل وهي أحاديث موجودة وموثقة بعبارة مختلفة عند الشيعة والسنة. وكذلك عندما قام الإمام علي بن الحسين (زين العابدين) عليهما السلام بضرب فسطاطه عند وصوله المدينة وأنزل نساءه وأمر شاعرا بنعي الحسين (عليه السلام) واستمر كذلك 34 عاما بإقامة العزاء، واستمر ذلك من بعده عند

أئمة أهل البيت النبوي (عليهم السلام) في سائر العصور رغم محاولات التردد والتنكيل التي تقوم بها السلطات الاستبدادية على مختلف الدول الإسلامية، فالحسينية اليوم عبارة عن مكان أشبه ما يكون للمحاضرات الإسلامية تطرح فيه القضايا الاجتماعية والتاريخية والأدبية وتفسير القرآن الكريم، المسائل الفقهية غاية الأمر أن الموضوع أيا كان يربط في أوله وآخره بموقف من مواقف تضحيات الحسين (عليه السلام) يوم كربلاء وذلك بترديد أشعار وقصائد بصوت حزين يجذب أهل البيت عليهم السلام في قلوب المؤمنين ويزيدهم تمسكا بولائهم ودافعا للدفاع عن الإسلام الذي من أجله كانت تضحية الحسين سبط النبي (عليه السلام) «حسين مني وأنا من حسين»، وصار للحسينية خطباء وشعراء وأوقاف، ومطابع لتكريم روادها

وخاصة يوم عاشوراء كما تطورت الى حسينيات لغير الناطقين باللغة العربية، لكن مع ذلك فالحسينية ليس معذة للمحاضرات، وإنما يمكن لصاحب الديوانية أن يتشرف باستضافة أحد الخطباء للحديث الديني ونعي الحسين (عليه السلام) أو أي مناسبة تتعلق بالنبي (عليه السلام) وأهل بيته سواء في ذكرى المولد أو الوفيات، ولذلك يتصور خطأ أن هناك في الكويت مئات من الحسينيات رغم أنها مجرد ديوانية تنازل صاحبها وروادها عن لعب الجنجفة أو مطالعة التلفزيون أو الثرثرة بلا هدف الى ما هو أفيد وأكثر ثوابا وأجرا!

ويعاني شيعة الكويت الكثير بسبب الجهات المعنية سواء بالبلدية أو التسجيل العقاري وغيرهما بسبب تعنت المسؤولين في توثيق ووقية «الحسينية» كحال مساجدهم! رغم أن الحسينية في الكويت تعتبر جزءا أصيل من تاريخ نشأة الكويت، وكثير من أبناء الكويت الأبرار سئة وشيعة قد تبرعوا لإقامة الحسينية سواء كان استقطاعا من بيوتهم أو بتبرعاتهم المالية، وعلى رأسهم الأسرة الحاكمة آل الصباح الكرام الذين لايزالون يدعمونهم وعلى رأسهم صاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده الأمين وسمو رئيس الحكومة الحالي والسابق.

وهكذا سارت الحسينية كتراث إسلامي منتشرة في جميع بقاع العالم وهي مؤسسة وطنية تدعم القضايا المحلية، لكن للأسف الشديد فإن ضيق فرص الدراسة الشرعية للمدرسة الجعفرية سواء من خلال المعهد الديني أو كلية الشريعة جعل عدد الخطباء الكويتيين قليلا جدا رغم أن الأغلب الأعم من الخطباء يشهد لهم بالزهادة والموضوعية والأمانة التاريخية والعلمية مع فن البلاغة الأدبية التي تجذب الجمهور. ولذلك فإن تسجيلات الحسينيات الكويتية تلقى رواجاً هائلا في البلاد الأخرى.

والحسينية كوقف لها «متولي» وناظر، والمتولي عادة هو الذي يدير الحسينية ويراقب ما يجري فيها مباشرة، علاوة على ان جميع الحسينيات في الكويت تعقد اجتماعا موسعا مع أركان وزارة الداخلية في كل عام حيث يتم النقاش حول شؤون الحسينية وخدماتها الأمنية وتصدر وزارة الداخلية عددا من التوجيهات الأمنية، ويقوم صاحب الحسينية بالتوقيع على تعهد بالتقيد بالتعليمات الرسمية المتفق عليها، إضافة الى ذلك فإن هناك لجنة تطوعية تنسق مع وزارة الداخلية مباشرة في تزكية الخطباء الذين تود الحسينيات استضافتهم والتحقق من هوياتهم وجديّة الطلب.

وهناك أيضا اجتماع آخر يعقده أصحاب الحسينيات فيما بينهم يؤكدون على مصالح الدولة وعدم السماح لأي شيء بأن يعكر صفو أمن البلاد أو المساس بالنسيج الاجتماعي ومقدساته. وبالتالي هناك 3 دوائر تعمل على الرقابة الرسمية والذاتية للمؤسسة الحسينية، غاية الأمر لو ان الإذاعة والتلفزيون الرسميين يقومان بتغطية ولو جزئية عما يدور بالحسينيات لأعطى ذلك مزيدا من الشفافية والرقابة العامة مما يحطم الأسوار الوهمية بين المواطنين أنفسهم ويزيل الشكوك والأشباح!

نوافذ



مزمزة النواب

في كل دول العالم يقاس نجاح المجلس التشريعي بما أنجز، إلا عندنا في الكويت، فيظن النائب أن نجاحه يتمثل بما استجوب من وزراء.

الطريف في الأمر أن النائب من بداية «ترشيحه» يبدأ برنامجه الانتخابي بالتهديد بالاستجواب، ثم إن حاله الحظ، يستفيق منذ الصباح الباكر لأول يوم انعقاد، ويصل قبل الجميع ملوحا بالاستجواب، وإذا فشل المرشح في الوصول للبرلمان، يتعلل بكونه هدد بالاستجواب؟

وأي وزير يأتي إلى الوزارة يعرف أن من ضمن الوظائف المكلف بها هي الوقوف على المنصة استعدادا للاستجواب. ولو

nasser@behbehani.info

د.ناصر بهبهاني

reemw25@hotmail.com

ريميات



علاقات عامة..

شيل «الجنطة»!

أعجبني تصريح وزير الإعلام حول الاستجواب المقدم له بصفته من النائب الفاضل حسين القلاف، نعم التعامل مع أي استجواب يتم وفق الأطر الدستورية ووفق اللائحة، نعم فلتواجه الحكومة أي استجواب أو سؤال برلماني بأسلوب المصارحة والمكاشفة والمثل يقول «لا تبوق ولا تخاف»، وتوقعاتي لهذه الحكومة أنها ستكون حكومة إنجاز وتنمية وتطوير.

سؤال أود توجيهه للوزراء الذين وزاراتهم ذات طابع خدماتي: لماذا لا يتم العمل في وزاراتهم على 3 فترات يعني من الساعة 8 وحتى 2 بعد الظهر،

أثقت وضعت على محرك البحث غوغل في أي دولة بالعالم كلمة استجواب، لعرض لك المحرك أول ما يعرض استجوابات من البرلمان الكويتي، والأغرب من ذلك أن النائب الواحد في جعبته أكثر من استجواب لعدد من الوزراء بل إن بعض هؤلاء النواب «يتمزمن» بالوزراء على كيفه، فهو إن كان ينوي استجواب هذا الوزير، أجله قليلا ليستجوب غيره ثم يعود إليه مرة أخرى، أي وضعه في ثلاجة، وجمده ثم عاد إليه..

السؤال الآن: أليس العاقل من يستفيد من تجاربه الشخصية، أو من تجارب الآخرين المتاحة أمامه؟ إذا كان ذلك، فأريد مثالا واحدا عن نتائج إيجابية حققها

ومن الساعة 3 وحتى 7 مساء ومن الساعة 8 وحتى 12 منتصف الليل؟ والوكلاء المساعدون الـ «تارسين» مبنى مجمع الوزارات ونصهم حتى اعتماد توقيع ما عنده! خلوهم يداومون بهذه الأوقات لتسيير العمل الخدماتي في البلد.. بصراحة شرايكم بالاقتراح؟ العلاقات العامة ليست كما يفهمها البعض سواء من القبايين أو غيرهم في الدولة، انها ليست وظيفة من لا وظيفة له! انها فن وإبداع ومراعاة عاكسة للمؤسسة، انها علاقات قوية يتم بناؤها بين الجمهور الداخلي والخارجي للمؤسسات الحكومية وغيرها، انها

استجواب منذ أول مجلس انتخب بعد التحرير عام 1992 وحتى الآن، بل على العكس، النتائج السلبية كانت أكثر بكثير، وقد سجلت في كتاب سابق لي عنوانه «الديموقراطية في الكويت»، عدد المرات التي تم فيها حل مجلس الأمة، ناهيك عن الاستقالات الحكومية، والتي كان معظمها إن لم نقل جميعها بسبب الاستجوابات. نحن لا نستكر على النواب ممارسة حقهم الدستوري، ولكن إذا كان ثمة تسلسل في تحقيق المكتسبات البرلمانية قبل الوصول للاستجواب من شأنه أن يحقق نتائج أفضل وبهوء أكثر وخسائر وطنية أقل، فلم لا نتبعها؟ إلا إذا كان نوابنا «غاوين مشاكل».

علوم ومناهج تدرس اليوم، يكفي انها واجهة أي مكان عام أو خاص في العالم، واليوم على الجهات المعنية بالدولة النظر بعين التقدير والتميز لمن يعمل في مجال العلاقات العامة وتشجيعهم وتبني ابداعاتهم واقتراحاتهم لا تهيمشهم! من الغريبة: إذا كان مفهوم ديوان الخدمة المدنية لمن يعمل في سلك العلاقات العامة هو حمل «الجنطة» للقيايدي بالسفر واستقبال فلان من المطار وتوديعه وقص الأخبار من الجريدة، فعلى هذه المهنة والوظيفة والسلام!



رأي



مطلق الوهيدة

أليس من حق أبناء واحفاد من كانت لهم جولات وصولات في مجال السياسة والفكر والاجتماع والاقتصاد ما قبل السبعينيات من الذين رتبوا جسم الدولة وانظمتها في المجالات آنفة الذكر وساهموا في تأسيس جمعيات النفع العام ان يسعوا الى عقد مؤتمر يجمع هذه الشرائح التي اصابها الصمت والذهول بسبب بعض الفئات المستجدة للتأكيد على القضايا ذات الاولوية لخدمة المصلحة الوطنية؟! وهنا نؤكد على جهود الرعيل الاول لبناء الانظمة التشريعية والادارية ليحصل الكثير من الفئات المستجدة على الجنسية والتجنيس، الا ان كثيرا من ابناء هذه الفئة يحاول ان يطمس آثار من سبقهم ووفر لهم هذه الوسائل لتحقيق الغاية، بل الادهى من ذلك انهم لم يذكروا مآثر من سلف من هؤلاء الرجال والنسوة من الذين

falcom6yeb@yahoo.coma

فالكلم طيب

لماذا هذا

الأسبوع؟

في الشهر المنصرم، انتهى الأسبوع الخليجي الموحد للمرور، ويفترض أن أسبوعا مهما كهذا لا يمر مرور الكرام على شعب الخليج، وأن يكون الجهد المنصب خلال عام من الإعداد له، في مستوى عال ويأخذ حقه في النشر والإعلان لفعالياته وأنشطته، والحملة الإعلامية التي تليق بتاريخ كهذا، ويرى ذلك أثره على المستوى الخليجي كسماها، خاصة أن قضية حوادث المرور من القضايا الأولى والمهمة التي تتصدر قائمة

مهودا لهم طريق الحرية عن طريق الدستور ليعتمتعوا بهذه الطريقة التي حولوها الى مبارزات جدلية مستغلين وسائل الاعلام الحديثة والتقليدية، وصاروا ينبشون الفتنة ويسعون الى الاضطرابات والاستجوابات لا لشيء الا لخدمة مصالحهم الذاتية وخدمة من كلفهم لغاياته الشيطانية في وقت لا تخفى المخاطر المحلية والاقليمية وساعدهم في ذلك كما قلنا في مقالات سابقة من تغلغلو في جسم الدولة من ضعاف النفوس، وصاروا يسرحون ويمرحون بل ان الاكثر من ذلك انهم اوهموا شرائح المجتمع من حديثي الفكر على الساحة بأنهم من جذور لها فضل في بناء هذا البلد وتأسيسه واصبحوا يتزعمون ويجيروون ما هو قائم بأن جذورهم هي التي اوجدت هذه وتلك.

ومن هنا ندعو من سبق ممن ذكرناهم

(المشاكل والمتاسي) التي تحتاج إلى بحث وحلول دائمة وليست وقتية، أو مجرد فرض قوانين ولوائح، لم تحقق من ورائها سوى مكاسب مادية، والدليل أن مشاكل السرعة وحوادث السيارات، وأعداد قتلى الشوارع في ازدياد، وليس العكس كما كنا نأمل وننتظر من المسؤولين اتجاه هذه المعضلة، يعني ذلك أن الأمر يتطلب أكثر من مسألة رفع تكاليف المخالفات، ونقل كاميرات المراقبة، فالأرقام والحقائق التي ترصد سنويا لمأساة حوادث المرور،

إطلالة



khaled_news@hotmail.com

خالد العرافة

تكوين الديوان

ضروري يا نواب الأمة

قبل أيام أعلن نواب التكتل الشعبي عن اقتراح بقانون ينص على تكوين الوظائف الحكومية والاستغناء عن خدمات غير الكويتيين العاملين بالجهات الحكومية خلال عام ويتم إحلال الكويتيين بدلا منهم. لاشك أن هذا الاقتراح وجد استحسانا لدى المواطنين الذين مازالوا على قائمة الباحثين عن عمل في ديوان الخدمة المدنية خاصة أننا لا ننكر أن هناك بطالة كويتية بانتظار الفرج من الله ومن ثم نواب الأمة لإنصافهم حيث ان الوافد أصبح يعين فورا بينما يحتاج المواطن إلى سنوات للحصول على الوظيفة والدليل على ذلك تمركز الوافدين في مختلف الجهات المختلفة وكثيرا ما يكونون في الأولوية رغم أن سياسة التوظيف تؤكد أن الأولوية للمواطن ثم الخليجي والبدون، ولكن الهرم مقلوب لدى المسؤولين عن التوظيف. النواب من وجهة نظري هم أحد الأسباب الرئيسية في انتشار البطالة حيث طوال الأعوام الماضية لم يتم حل المشكلة والدليل على ذلك زيادة التعيينات في عدد من الجهات الحكومية للوافدين لذلك على تلك الجهات الالتزام بتطبيق سياسة الإحلال التي أصبحت مثل «بيض الصعو» نسمع فيه ولا نشاهده وأن التطبيق على أرض الواقع يجب أن يتم تقديم مقترح نيابي بتكوين الوظائف في ديوان الخدمة المدنية الذي أصبح ملكية خاصة للوافدين حيث ان معظم من يعمل فيه من غير

الكويتيين ولهم الأولوية في التعيين رغم أن هناك مواطنين حاصلون على مستويات علمية عليا لا يتم قبولهم في الديوان كباحثين قانونيين رغم أن معظم الوافدين يحملون مسمى باحث مبتدئ، ويتم تعيينه فورا والدليل على ذلك هجرتهم من وزارات الدولة وتوجههم للعمل بالديوان، فمننا إلى نواب الأمة ابدؤوا في تكوين الديوان أولا ثم انتقلوا إلى بقية الوزارات حيث أصبحتنا نشاهد أن هناك جهات مسيطرة عليها عوائل وافدة حيث عقد العمل ينتقل من الأب ومن يرثه من العائلة وخير مثال البلدية والصحة.

أحد الأشخاص القبايين أبلغني قبل فترة بأنه تمت مخاطبة الديوان باحتياج الجهة لوظيفة معينة انطبقت على أحد مواطني مجلس التعاون على بند العقود وتم رفضه حينما تم ترشيح وافر لها تمت الموافقة مباشرة من قبل الديوان السؤال الذي يطرح نفسه: نريد دهننا في مكبتنا نحتاج إلى مستشارين كويتيين ومع احتراما لبقية الجنسيات ومننا إلى من يعينهم الأمر.

تنبئ عن خطر كبير ويحتاج إلى دراسة عميقة فورية، لإيجاد حلول أخرى جديدة ومختلفة في طابعها وكيفيةها، وهذا ليس من المستحيل تطبيقه، ولكن مجرد أن تتكاتف الجهود وتتكاتف الايدي، وتقديم خطط أخرى بجانب التوعية، نستطيع خلال أسبوع المرور الخليجي الموحد، أن نقدم تلك الحلول الجديدة، لتطمئن النفوس تجاه قلق زمين، ومشكلة مأساوية تعاني منها الشعوب الخليجية بشكل عام، والكويت بشكل خاص.

تنبئ عن خطر كبير ويحتاج إلى دراسة عميقة فورية، لإيجاد حلول أخرى جديدة ومختلفة في طابعها وكيفيةها، وهذا ليس من المستحيل تطبيقه، ولكن مجرد أن تتكاتف الجهود وتتكاتف الايدي، وتقديم خطط أخرى بجانب التوعية، نستطيع خلال أسبوع المرور الخليجي الموحد، أن نقدم تلك الحلول الجديدة، لتطمئن النفوس تجاه قلق زمين، ومشكلة مأساوية تعاني منها الشعوب الخليجية بشكل عام، والكويت بشكل خاص.